

ارتفاع الاحتياطيات بالرغم من مؤشرات على تشديد غير مرحباً به للأوضاع المالية

ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية بالتزامن مع ارتفاع هائل في الاحتياطيات غير الرسمية: ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 100 مليون دولار أمريكي إلى 40.2 مليار دولار بنهاء فبراير 2021. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الاحتياطيات غير الرسمية بمقدار 3 مليارات دولار، لتصل إلى 7.8 مليار دولار وهو أعلى مستوى لها منذ نهاية مارس 2020. وهكذا، بلغ إجمالي الاحتياطيات (صافي الاحتياطيات الأجنبية + الاحتياطيات غير الرسمية) 48.9 مليارات دولار، لتغطي 9 أشهر من الواردات السلعية. يقترب المستوى الإجمالي للاحتياطيات من استعادة معظم خسائره التي نجمت عن تدفقات رأس المال الهائلة الناجمة عن الجائحة بحلول نهاية مارس 2020. وبالرغم من ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أن التغييرات في الحساب غير الرسمي عادة ما تكون مؤقتة، فإن النمو الكبير في فبراير كان مدفوعاً بشكل أساسي بإصدار سندات باليورو بلغت 3.75 مليار دولار في يوم 8 فبراير، والتي سينت تحصيدها قريباً للتمويل المالي.

تعزيز الأصول الأجنبية في البنوك التجارية بفضل تدفقات رأس المال: تشير أحدث البيانات التي تم الحصول عليها إلى أن الأصول الأجنبية في البنوك التجارية على بعد خطوة واحدة فقط من مستوى ما قبل جائحة كوفيد-19، إلى 22.7 مليار دولار مقارنة بـ 23 مليار دولار بحلول نهاية فبراير 2020، قبل أن تضرر موجة البيع الناجمة عن الجائحة البلاد مباشرة. كما يواصل صافي الأصول الأجنبية اتجاهه الصعودي، حيث بلغ 4.5 مليار دولار بنهاء يناير 2021. حقاً الآن، لا يزال صافي الأصول الأجنبية أقل بكثير من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 7.9 مليار دولار بسبب ارتفاع الخصوم الأجنبية. اكتسبت الأصول الأجنبية في البنوك التجارية الكثير من الدعم من انتعاش شهية الأجانب في سوق الدين المحلي، مما دفع الأرصدة الأجنبية لأدوات الدين للوصول إلى مستواها ما قبل الجائحة، والذي بلغ 28.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق. وبالرغم من ذلك، تزايدت مؤخراً مخاطر تشديد الأوضاع المالية العالمية التي تلوح في الأفق في ضوء ارتفاع العائد في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بدأ بالفعل في إظهار تأثيره على تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة.

مخاطر متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار السلع العالمية والأوضاع المالية المتشددة غير المرحب بها: إن الطلب القوي على السلع الأساسية مدفوعاً بتقدم عملية التطعيم بالإضافة إلى مخاوف التضخم في الولايات المتحدة وتأثيره على العائدات و موقف السياسة النقدية، هي إشارات تنذر بالخطر على الوضع العالمي للدوله. في حين أن ارتفاع أسعار السلع سيؤثر على عجز الحساب الجاري وتوقعات التضخم، فإن رد فعل البنك الفيدرالي المتشدد قد يعكس تدفقات رأس المال إلى البلاد لأنها سيقوض الشهية للأصول الخطرة. ومن شأن ذلك أن نبقي أعيننا مستيقظة على نطاق واسع للتطورات القادمة. ولكن ما زلنا نرى أن المستوى الحالي من الاحتياطيات الخارجية كافياً لحماية الاقتصاد كما لا تزال أسس الاقتصاد الكلي تمنح البلاد ظروف تمويل مواتية.

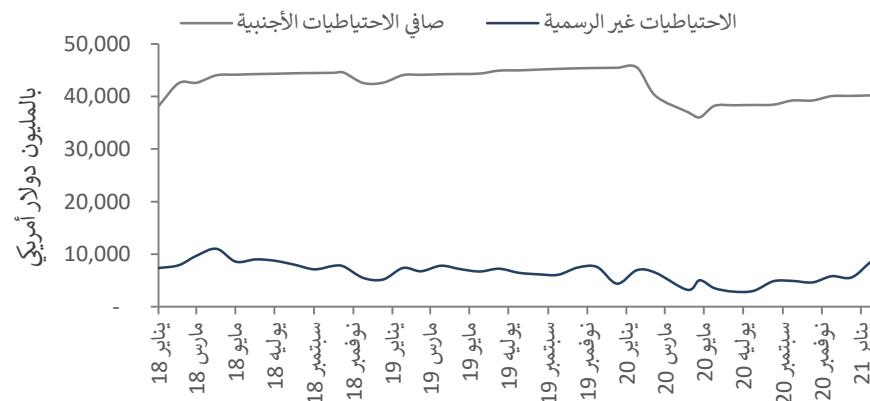
مني بدير

كبير الاقتصاديين

+202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: ارتفاع الاحتياطيات غير الرسمية في ضوء إصدار سندات دولية



المصدر: البنك المركزي المصري.

